

● : قياس التضخم الدولة عادة بقياسه ويتم ذلك من تبة عمل التضخم تهتم الجهات المعنية ف ز خال استخدام طريقة ألرقام القياسية، مكن من خال الرقم القيا ة المقارنة" والسعر السائد ف ز يتم تحديثها بشكل دوري ف ز تستخدم لقياس التضخم بما يشمل: س 1 – أسعار المستهلك ي: يقيس المستوى العام لأسعار يش أسعار التطور ف يقوم المستهلكون باستهلاكها خال فب السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية ال خال عمليات البيع بالتجزئة. يعت ب الرقم القيا ي رصد واقع التغيرات ال السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مدى التعريف تب عليها من تهم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، للفرد، واتجاهات تطور مستويات الإنتاج مقارنة بمستويات الطلب عليها، تسع إل تحقيق استقرار المستوى كما يعت ب موجه ي العام لأسعار يتم قياس مؤرش الرقم القيا – من قبل أفراد المجتمع (كالسكن، والغذاء، والأدوية، تحديد مجموعة من السلع ألكب ر والتعليم، وغربها)، – السلة لنقطة زمنية محددة. إيجاد أسعار السلع والخدمات المتضمنة ف ز – ات زمنية مختلفة. حساب تكلفة سلة السلع والخدمات باستخدام بيانات الأسعار خال فب – تحديد سنة واحدة كعام الأساس، ك معيار للمقارنة مع السنوات الأخرى. ي سنة محددة عمل رش – أسعار المستهلك عن طريق قسمة سعر السلع والخدمات ف ز ي سنة الأساس $\times$ سعر السلة نفسها ف . مؤر سلة السلع والخدمات / سعر سلة سنة الأساس $\times$ 100 رش أسعار المستهلك = ي مؤرش الرقم القيا النسبة المئوية للتعريف ز مكن حساب معدل التضخم ممثال ، فإن الكثر من الدول تعدده وتن الرباطه بألعباء المعيشية ال)سنوات، ربع سنوية شهرية)، ولكن ما الذي يعنيه إعالن الجهات المختصة عن رقم ما لمعدل التضخم؟ محمد، طلحة، 1970" جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية تلمسان الجزائر ، 2019 ، مثل النسب المئوية للتعريف ز حينما يتم الإعالن عن معدل التضخم، الذي يتم احتسابه من قبل الأجهزة الإحصائية ف ز تمثل متوسط مشب السلع والخدمات – كما سبق الإشارة – يات أشة عدد أف أن هذه الأشة أصبحت تحتاج المزيد من النقود لتلبية نفس القدر ي مستويات رفاهية هذه الأشة. من استخداماتها من السلع والخدمات ومن ثم انخفاض ف ز بقدر أقل من النقود، وهو ما يع زني مساحة للمزيد من الدخار، وتحسن مستويات رفاهية هذه الأشة. ٤ منهجية تركيب الرقم القيا يتم قياس الرقم القيا السلع والخدمات ال ة زمنية معينة. لمواطن العادي ودراسة تطور أسعارها خال فب ي كل دولة عمل مدى دقة وشمولية عملية يتم الإعالن عنها ف ز صحة ودقة ألرقام القياسية لأسعار ال السلة استجابة لقوى العرض والطلب. رصد أسعار السلع والخدمات المتضمنة ف ز ألرقام القياس أي (يتم تحديد أسعارها يتم تحديد أسعارها إداريا تتضمن عدديكبر من السلع ال من قبل الحكومات بشكل دقيق إل حقيقة التغيرات ال مستوى العام لأسعار، يش تعد المعادلة الشهرية للاقتصاديين ألمان ز أهم معادلة متبعة ف ز يه معادلة رياضية الحتساب ألرقام القياسية لأسعار، المقارنة عمل أسعار سنة الأساس مرجحة بكميات سنة الأساس. – سيتم جمع أسعارها بصفة دورية لبعض السلع والخدمات المختلفة مقسمة حسب رسوبات السكان التعليم الخدمات النقل والمواصلات – جيحية لكل من المجموعات السابقة ولكل سلعة أو خدمة متضمنة بها من خال تحدد الأهمية النسبية لكل سلعة أو خدمة المستهلك مسوحات لدخل ونفقات ألش ال مقارنة غربها من السلع والخدمات. – سلة المستهلك: مجموعة قبل عليها المستهلك، مسح دخل وإنفاق الأشة. – سعر المستهلك: يدفعها المستهلك للحصول عمل سلعة أو خدمة ما. أألوزان الب : سلة المستهلك، تعط لكل سلعة أو خدمة ف ز ي مسح نفقات ودخل الأشة. – أسعار سنة الأساس: ة زمنية محددة، يه متوسط أسعار السلع والخدمات خال فب النمط الاستهالي ك الأفراد المجتمع. – تتضمنها سلة المستهلك ويتم جمعها أسعار سنة المقارنة عبارة عن أسعار السلع والخدمات ال بشكل منتظم مع المحافظة عمل نفس مواصفات تلك السلع والخدمات كما وردت ف ز ي سلة الرقم القيا يه مجموعة من السلع والخدمات المتضمنة ف ز المستهلك، حيث يقوم المستهلك بالإنفاق عليها لأغراض المعيشية. مجموعة رئيسة متجانسة تتضمن مجموعات أصغر منها وكل واحدة تحتوي بدورها عمل عدد من يعت ب الرقم القيا (Inflation Headline) (من أهم ي مختلف دول العالم، يتم إعدادها من قبل الأجهزة الإحصائية ف ز ي قياس التضخم وتكاليف المعيشة، إعداد تقديرات الحسابات القومية بالأسع بالإضافة إل ذلك، فإنه يستخدم ف ار الثابتة. زن سياسة استهداف التضخم وتعت به مرتكز اسميا المقابل تحتاج المصارف المركزية ال عرف بمؤرش التضخم ألسا للسياسة النقدية إل احتساب ما ي " الذي يساعد عمل يمكن لسياسات البنوك المركزية التأثير عليها بهدف إبقاء معدلات قياس المكونات التضخمية ال التضخم عند مستويات محددة مستهدفة من قبلها. السيطرة عمل معدلات التضخم يش لبعض البنوك المركزية ف ز ز رص بمعدلات نمو الناتج المح يل بالتا وإبقائها عند مستويات ال ت تريد بلوغها وتستخدم أدوات السياسة النقدية المختلفة للوصول مستهدفات التضخم إل هذا الحقيقة فإن بعض مكونات التضخم مثل التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة ال خارج سيطرة البنك المركزي. المستوى العام لأسعار تبق مكن للسياسة النقدية التأثير عليه. ز رص المدفوع

بعض عوامل جذب الطلب أهم مكون ي وري أن يكون هناك بعض المؤثرات القادرة على قياس المكونات التضخمية إلى إليها الحكم على مدي كفاءة البنك المركزي في رشح هذا السياق، يعتب ب مؤ المؤ ات. تم احتساب مؤر شالتضخم ألسا تتأثر بصدمات العرض المؤقتة السلع المحدد وتلك ال. س أسعار المنتج ي ي مستوى أسعار البيع ما بريز مقابل إنتاجهم من العديد من السلع (مكونات الإنتاج، وبعض الخدمات. في مكمش الناتج المح ل : يتم إنتاجها الإلجما أسعار جميع السلع والخدمات ال يل بالتغيرات ف ز بكل من الرقم القيا . ٤) منح ن فيليبس يم بهذا اللم نسبة إلى الاقتصادي ويليام فيليبس وهو منحنز فيليبس هو مفهوم اقتصادي س التضخم والبطالة وفق الدالئل ، ويشرب منحنز فيليبس إلى وجود عالقة عكسية بريز في كانت تشرب إلى أن فب أو اخر خمسينيات القرن الع ررسين ال التاريخية السائدة ف المنخفضة ات ارتفاع التضخم والعكس. ترتبط بفب ال استنتاج بوجود عالقة مستوى التضخم ومعدل البطالة. يل تؤدي إلى ارتفاع المستوى تتبناها الحكومات لتشجيع جانب الطلب الك عمل توظيف المزيد من العمالة بما ينتج عنها انخفاض معدلات البطالة. العام لأسعار وتحفز المنتجريز بناء (Tradeoff) (تستهدف جانب عمل صعيد تنفيذ السياسات ال تؤدي إلى انخفاض البطالة تؤدي إلى ارتفاع التضخم، تؤدي السياسات النكماشية الهادفة إلى خفض معدلات التضخم إلى رفع معدلات البطالة. ● المطلب الثالث: سبل معالجة التضخم يل لعالج التضخم والحد من تفاقمه تتبع الدولة مجموعة من السياسات : - سياسة تجميد ألجور وأسعار: للحد من ظاهرة التضخم تعتمد الدولة عمل هذه السياسة لتثبيت أسعار المواد الاستهلاكية زر صورية والحد من الزيادة ف ز - مراقبة الإصدار النقدي: يقوم البنك المركزي بوضع السياسة النقدية بالاعتماد عمل مجموعة من يه ألدوات للحد من هذه الظاهرة : - رفع معدل إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير بعمل قدرة البنوك ي عمل منح قروض وهذا من أجل التقليل السوق. - سياسة السوق المفتوح: يقوم البنك المركزي منخالها التأثير بعمل عرض النقود بحيث يدخل السوق بيع لما لديه من سندات حكومية من أجل امتصاص الزائد من الكتلة النقدية ف ز يط سياسة الاحتيا يقوم البنك المركزي بفرض م بها البنوك التجارية كاحتيا إجباري لديه هذه الحالة يقوم برفع وزيادة هذه القيمة من أجل تخفيض القدرة النتمائية - رفع أسعار الفائدة: رفع أسعار الفائدة من أجل تشجيع عمل الادخار يقوم البنك المركزي ف ومنه الكتلة النقدية الفائضة ف ق. ٤) ي حالة وجود عجز تقوم الدولة ب: أنية العامة للدولة ف ز تحقيق التوازن ف ز يل تخفيض النفاق الحكو أي التقليل من النفقات العمومية للدولة ومنه زرع - أثب عمل السلع الكمالية: زيادة ال ألن هذا يؤدي إلى تخفيض الطلب وكمية النقود من جهة وزيادة أنية العامة للدولة من جهة اخري. - اللجوء إلى الدين العام (القرض): ان سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي إلى تخفيض الطلب وزيادة إيرادات الدولة ومنه التقليل من التضخم. ي ● المطلب الرابع الجزائر : تشخيص ظاهرة التضخم ف ز زر صحت اشتدت الثار الناجمة عنه ي منها الجزائر ف يعتب التضخم من المشاكل ال وأولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بهذه الظاهرة بغية التحكم فيها وضبطها اسباب - زادت من حجم اهمية زيادة الطلب زيادة الطلب المح يل: ان التطورات ال الاستهلاك وانماط الاستثمار المتعددة ف ز لدى المؤسسات والعائلات ويعت ب التوسع ف العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار ومنه ينتج عليه التضخم. - ارتفاع التكاليف الإنتاجية: تمثل ألجور ف 40 و 90 في حدثت ف ز يتحملها المؤسسات وبالإضافة ال ذلك الزيادة ال % من تكاليف ال ونتيجة والتقلبات ف الأسواق الدولية فقد اتجهت تكاليف هذه الفاتورة من أجل تغطية اخطار الدفع وهذه الظاهرة تفرضها الدول ال المواد ال تضخم ف ز ي منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطنا فيمن منه - العملة الصعبة وكذا العجز الذي نعان ز الإصدار النقدي: تعت ب النقود وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد لكن لها ف ز رضي عملت الجزائر عمل توسيع از مات جد صعبة ومع بداية التسعينات من القرن الما اخطار تتسبب ف ز بعض الاحيان ن بدون مقابل من ذهب الإصدار النقديوف وعملة صعبة مما أدى ال وجود اختلال - تسيرب التجارة الخارجية: احتكرت الدولة تسيرب التجارة عن إصدار سلسلة من ألوامروالاحتكار استيراد السلع المرتبطة بإنتاج المؤسسات العمومية عزز هذا الاحتكار كذلك فيفري 1978 من قبل المكلف بالصناعة تأمين التجارة الخارجية لكل من المبادلت الكن اعاق هذا التصدير ي والاستيراد بسبب نقص الخبة المؤسسات أنواع التضخم ف ز التضخم الناتج عن التخلف: ويعود هذا ال ما تعانيه الجزائر ف ز البنيان الاقتصادي وف ز الية ف 1990 مرحلة جديدة اي الانتقال ال الاقتصاد الموجه دخلت البال ف ز محمد لمين دور السياسات النقدية في استهداف التضخم، ي مناطق محدودة كالعاصمة مما يؤدي إلى زيادة الذي يعتمد عمل قوى السوق ومنه تركز السكان ف ز الطلب ومنه زيادة الأسعار وظهور التضخم - إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بريز : ويعرف عمل انه يحدث ف ز الطلب والعرض الذي يظهر ف. - التضخم المستورد: حيث يمكن التفكير بان التطور السريع للواردات للسلع الغذائية والسلع الوسطية 9 او الجاهزة ادت إلى نقل التضخم من الخارج الوطن

السواق المحلية. - عمل المستهلك مستوى : اي هبوط ف المستهلك زي وهذا راجع ال زيادة ف ز ررس رهبة جدا عمل الدخار
ائية ومنه للمحافظة عمل : عند التضخم تتدهور القدرة ال المستهلك بنفس الصورة القبلية يلجا الجزائريون ال ادخاراتهم السابقة
ومنه نقص الدخار. توزيع المداخيل بريس وبمع زن عمل الدخل: ان التضخم يلعب دوراف الاجتماعية ان نفس الوقت انخفاض
المداخيل الحقيقية التضخم يؤدي ال زيادة المداخيل المتغربة وف . كيفية معالجة التضخم ف : - تثبيت معدل الرصف: ان هذا
الخراب أنقص من الآثار السلبية للتضخم - محاولة تحقيق الشفافية: لتحقيق هذاقام البنك المركزي منذ 2008 بإعطاء تقارير
دورية عن التضخم الكن الزال عنصالثقة غائب بريس معدالت الجمهور والبنك وهذا بسبب وجود ارقام مجهولة - تنظيم ومراقبة
السواق المحلية: تعرف اسواق الجزائر صعوبات متنوعة ومنه يجب: مراقبة الأسعار وتوزيع المنتجات وغربها للحد من
التضخم. - تدعيم : قصد تعزيز ال ال للبنك المركزي ان قام البنك المركزي رشاف المؤسساتان الجزائري سنة 2010 بتعزيز
الإطار يك لألرش المؤسساتان اف البن اتباعا للتدابرب الجديدة المدخلة بألمر المؤرخ ف 2010 المتعلق بالنقد كما تم تعزيز البنك
بصالحيات اوسع من حيث القيام باي تحقيق عمل بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة عمل مستوى البنوك والمؤسسات المالية
خصوصا ان لمفت ي مستوى هذه الهيئات وبألخص لحساب دعاس خليل - محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد - جامعة
الجزائر 3 - 2022/2021 - ص 44 - 45 9 مالل ام الخير- دروس في مدخل الاقتصاد جامعة الجزائر 3 - موجة لطلبة السنة الأولى
جامعي 2019 - 2020 - ص 48 - 50 10 ان جرثوم التضخم تسلط عمل العديد من البلدان مهما كانت متقدمة او متخلفة فلهذا
معظم الدول نهضت وحاربت هذه الظاهرة وواجهتها منذ ظهورها وما زالت لحد آلن تحاول التقليل منها أو القضاء عليها وهذا
باعتبار أن هذه الظاهرة تعبت ب مشكلة من المشاكل الاقتصادية. اقتصادية تهدد اقتصادياتكثرب من الدول ويزعزع استقرارها
ويعيق نموها، اقتصاديات البلدانكلما توافرت البيئة المناسبة لتنا تأثرها عمل مجموعة من العواملوالمتغربات ال تغذية الضغوط
التضخمية ودفع مستويات ني الأسعار المحلية نحو الارتفاع. كما ترجع أسبابها الختالات هيكلية متعددة وصدمات خارجية،
اشتدت الموجات التضخمية ح ن شكلت هاجسا الستفحالها ح ن تحولت إل ظاهرة عالمية، والسياسات المعروفة أمرا غرب
مجد، وال يؤدي إل النتائج المقدرة لها، جات بصورة سلبية ف ز الموارد وتعطيل عجلة النمو وإنها يؤثر أيض